

بيان الشعبة

نقابة التجاريين
شعبة مزاولي المهنة الحرة للمحاسبة والمراجعة

بيان

بشأن مشروع القانون رقم 17 لسنة 2017م بشأن مهنة المحاسبة والمراجعة

الرؤساء المحاسبين القانونيين:

تعلم الشعبة عن رفضها مقترح مشروع قانون مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة الذي تقدمه وزارة المالية بالانترنات مع خبراء أسياح ضمن برنامج مشروع التوأمة المؤسسة وتطبيقها مشاركتها في العمل من مقترحة مشروع القانون.

حيث ينتظر مشروع القانون المقترح في تعامله مع المحاسبين القانونيين كلهم موظفين كما عين لوزارة المالية ويسوا مهنيين مستقلين بالإضافة إلى إغفاله لدور الشعبة واستبعاد لآراء المحاسبين القانونيين في القانون والتي طالبتها الشعبة.

والمتمثل أهمها هي:

- أن يكون سجل القيد والشعبة بنقابة التجاريين.
- أن يكون أساس القيد والسجل والانتقال من مستوى لآخر الامتيازات الموضوعية الشاذة.
- إلغاء السجلات الخاصة.
- حظر مزاولي المهنة غير المرصين.
- عدم سيطرة الجهة الحكومية على مهنة من خلال الجنس الأعلى لمحاسبة.

وتؤكد الشعبة على أهمية صدور قانون يستهدف تطوير المهنة ويتماشى مع التطورات العالمية وطبيعة الجمع العمري ويحافظ على مصالح وحقوق المحاسبين القانونيين وتدعم الشعبة كافة الهيئات والجهات والجمعيات المهنة للتشاور مع الشعبة في موقفيها التي يعبر عن جموع المحاسبين القانونيين

نقيب التجاريين
ورئيس الشعبة
عصام عبد الفتاح